

امتلاكها المزايا التاريخية للطبقة العاملة وقدرتها على ان تلعب دورها الطبيعي .
ان دراسة الاستخدام لعام ١٩٥٧ ، تلقي الضوء على اوضاع العمال والمستخدمين
في قطاع الصناعة وفي القطاعات الحديثة الاخرى ، رغم عدم شمولها لقطاعي
البنوك ومؤسسات النقل الافراذية ، بل وعدم شمولها التام للقطاعات التي قامت
بمسحها .

العمال والمستخدمون في الصناعة وفي القطاعات الاخرى

اظهرت دراسة الاستخدام لعام ١٩٥٧ ان مجمل عدد العاملين في المؤسسات
المشمولة وعددها ١٧١٣٩ مؤسسة قد بلغ ٤٨١٨٧ شخصا كان بين هؤلاء
١٩٥٠٧ يعملون في ٤٧٢٩ مؤسسة صناعية ، و ٣٠٣١ شخصا يعملون في
قطاع التعدين ، و ١٤٧٣٣ شخصا يعملون في ٨٨١٥ مؤسسة في قطاع
التجارة (الجملة والمفرق) (٢٠) .

ان الجدول رقم «٩» يقدم ملخصا لهذه الدراسة ، ويبين عدد المؤسسات
والعاملين فيها حسب النشاط الاقتصادي والجنس والحالة العملية . كما هي عام
١٩٥٧ ، وبناء على دراسة الاستخدام هذه ، يمكننا استخلاص الملاحظات التالية .

أولا : انه من بين ٤٨١٨٧ شخصا ، هم مجموع العاملين في المؤسسات
المشمولة في التعداد كان هناك ٢٠٢٢٨ شخصا يعملون لانفسهم او للعائلة ، اي
لا يتقاضون اجورا عن اعمالهم ولا يعتبرون عمالا مأجورين . وهؤلاء يوازنون
ما نسبته ٤١٩٪ من مجموع العاملين في المؤسسات المذكورة . الامر الذي
يشير الى هيمنة الطابع الانتاجي العائلي والحرفي على قسم هام من مؤسسات
القطاعات المختلفة .

لقد كانت اكبر كثافة للعاملين لانفسهم او للعائلة ، في قطاع تجارة الجملة
والمفرق ، حيث بلغ عددهم ١٠٥٢٥ شخصا من ١٤٧٣٣ هم جميع العاملين في
القطاع ، اي ان نسبتهم قد بلغت ٧١٤٪ ، يلي قطاع التجارة في كثافة العاملين
لانفسهم او للعائلة قطاع الخدمات ، حيث كان ٣٣٤٠ شخصا هم عاملون
لانفسهم او للعائلة ، اي ما نسبته ٤٤٨٪ من مجموع العاملين في القطاع
وعددهم ٧٤٥١ شخصا .

أما في قطاع الصناعة فان ما يزيد على ربع العاملين في القطاع هم عاملون
لانفسهم او للأسرة ، حيث بلغوا ٥٧١٣ شخصا من ١٩٥٠٧ اشخاص . وبذلك
كان ٣٣٩٪ من العاملين هم من غير العمال المأجورين .

ويلي قطاعات التجارة والخدمات والصناعة في كثافة العاملين لانفسهم او
للعائلة قطاعات النقل ، الانشاءات والمؤسسات المالية .